في آن واحد على المقاومة، وبفعل الجمع بين عمليات خطف الطائرات وبين التواجد المتين في مخيمات اللاجئين في الأردن فقد نجحت تدريجياً في فرض خطها السياسي الذي مالبث أن أدى الى «أيلول (سبتمبر) الأسود».

وينعكس هذا الدور في الاتفاق الموقع في ٦ ايار (مايو) ١٩٧٠ بين شتى المنظمات الفلسطينية (وقعته احدى عشرة منظمة، بينها الجبهة الشعبية وفتح، وقد جرى استثناء منظمة «الأنصار» وحدها من عملية المصادقة)، وهذا مهّد لانعقاد المجلس الوطني السابع. وهذا الاتفاق كان احدى الوثائق المهمة التي أصدرها المجلس الوطني.

لقد غابت عن نص اتفاق ٦ أيار (مايو) كل اشارة الى الدولة الديمقراطية. ولا نجد الّا تلميحاً بعيداً تضمنته العبارة القائلة[٥١]: ان هدف الكفاح المسلح الفلسطيني هو التحرير الكامل لفلسطين، بحيث يتعايش جميع السكان في المجتمع ضمن مساواة في الحقوق وفي الواجبات، في اطار المطامح العربية في الوحدة وفي التقدم. ومن بين القرارات التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني[٥٢] قرار يحيل بموجبه المجلس على اللجنة التنفيذية عدة أمور، ومن بينها «تحديد الدولة الديمقراطية ومحتواها»، وذلك في دراسة جديدة ترفع الى الدورة القادمة للمجلس الوطني الفلسطيني. وثمة اغفال كامل لتعديل المادة السادسة. هناك، اذاً، تراجع واضح في هذه المسألة: ولا غرابة، فان تطور نسبة القوى في تلك السنة (١٩٧٠) لم يكن مؤاتياً لـ «فتح».

غير ان أعمال الدورة السابعة للمجلس الوطني شهدت تحركاً هجومياً جديداً، وذلك مع أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عادت وقررت في آخر المطاف أن تتمثل بمندوب «رمزي».

وتندرج المبادرة الجديدة في نطاق وحدة «الساحة الأردنية ــ الفلسطينية».

وكانت قضية العلاقات مع الأردن مطروحة لدى منظمات المقاومة الفلسطينية منذ سنة ١٩٦٧. ولقد مرّ معنا أن ميثاق ١٩٦٨ حذف جميع القيود الموضوعة بشأن عمل منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، وفي الوقت نفسه لم تطالب المنظمة بالسيادة على الضفة الغربية. ولم يجد هذا التناقض حلاً حقيقياً الّا بعد قبول منظمة التحرير بفكرة ايجاد دولة في الضفة الغربية وغزة.

أضيفت الى هذه المشكلة مشكلة أخرى. وهي أن بريطانيا كانت بعد الحرب العالمية الأولى، قد فصلت الضفة الشرقية لنهر الأردن عن فلسطين. وقد وجد عدد من الأطراف الفلسطينية في هذا الفصل واحداً من مظاهر التجزئة التي فرضها الاستعمار على الأمة العربية. وقد أفادت هذه الأطراف، ومنها بصورة خاصة الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، من الوجود الفلسطيني في الأردن ومن مكانة الأردن المميزة في الاستراتيجية العسكرية لتطالب «بوحدة الساحة الأردنية ــ الفلسطينية»*؛ وكان هذا أسلوبهم للتعبير عن

(*) يكون من المفيد أن يصار الى وضع دراسة مفصلة عن العلاقات بين «شرقي الأردن» وفلسطين، منذ الانتداب. فلغاية ١٩٤٨ لم يعد هناك أي مشاركة خاصة من جانب أبناء الأردن الشرقي في الحركة الفلسطينية. وقد انضم أبناء الغربية الى الحركة الوطنية الأردنية بعد ١٩٤٨، ولعبوا في الفترات اللاحقة دوراً مهماً في انتفاضات ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧. الّا أن المطالب مالبثت أن اتخذت، شيئاً فشيئاً، وخصوصاً خلال تظاهرات ١٩٦٦، طابعاً فلسطينياً واضحاً.